# الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات

**م. د. خالد عبدالاله عبد الستار**
**كلية العلوم السياسية**
**جامعة بغداد**

**(خلاصة البحث)**

ان المجتمعات الانسانية القائمة على التعدد والتنوع الثقافي بسبب تباين وتنوع الخلفيات الاساسية لذلك التنوع يمكن التعامل معها بوعي تام عندما يحول التناقض الى تكامل والتصادم الى تعايش والتعصب الى تسامح، ذلك لان التنوع والتعدد والاختلاف في الكون واقع ملموس، وفيه حكمة الهية.

في الحقيقة ان ذلك الاختلاف هو شأن طبيعي وموجود في المجتمع الانساني وهو موجود منذ اول البشرية ولا سبيل الغائه وهو مصدر للثراء وسبباً للرقي الانساني إذا تم ارساء مبدأ وثقافة التعايش في المجتمع.

فالوجود الانساني غير جدير بتسمية (التعايش) ان لم يكن وجوده من اجل الاخر ومع الاخر، ذلك لان التعايش لا يمكن تصوره خارج فن العيش ومن ذلك جاء التنوع والاختلاف الثقافي في المجتمع القائم على اساس التنوع في ظل دولة واحدة فكيف يتحقق التعايش السلمي والسلام الاجتماعي في مجتمع تعددت اديانه وتنوعت ثقافته وتباينت افكاره؟ هذا ما سأحاول الاجابة عنه في هذا البحث.

ومن اجل الاحاطة بالموضوع بشكل علمي ومستقل فقد ارتأينا ان تبنى الدراسة على فرضية مفادها: (تعد ثقافة التعايش السلمي ضرورة حياتية للتقارب بين التنوع والاختلاف في المجتمع وضرورة حضارية (انسانية) للتواصل والتفاهم بين البشر).

وبناء على ذلك توصلت الدراسة الى ان التنوع والاختلاف واقع كوني وارادة الهية يستحيل الغاؤها والتعدد ضرورة اجتماعية والمواطنة حق انساني،

علينا ان نتعامل مع ذلك الواقع بوعي يحقق التعايش السلمي في ظل التنوع والتكامل مع التعدد والتعاون في القواسم المشتركة وعليه اذا اردنا تعايشاً سلمياً يحافظ على الوحدة ان نتوافق على ان تكون الدولة في كل مؤسساتها مجسدة للتنوع الذي يقوم عليه المجتمع والالتزام بحقوق المواطنة للجميع وكفالة حرية العقيدة والعبادة والتبشير للجميع، وقيام مؤسسات للعمل المشترك والالتزام بثوابت الوطن والعدالة في توزيع الحقوق والمساواة في التعامل واحترام التميز والجودة في العمل وانتهاج الحوار كوسيلة لفض النزاعات واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

**المقـــــدمة**:

ان المجتمعات الانسانية القائمة على التعدد والتنوع الثقافي بسبب تباين الخلفيات الاساسية وتنوعها، يمكن التعامل معها بوعي تام عندما يحول التناقض الى تكامل والتصادم الى تعايش والتعصب الى تسامح، ذلك لان التنوع والتعدد والاختلاف في الكون واقع ملموس، وفيه حكمة الهية؛ لذلك خلق الله الانسان بعده مخلوقاً مغايراً للمخلوقات الاخرى يحمل صفات معينه ويتفوق عليها بالعقل وتلك الخصائص جعلت البشر يختلفون في امزجتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم وافكارهم. على وفق الآتي:

اولاً: مقتضيات الاختلاف في الطبيعية البشرية، وهي تعبير عن الحقائق التكوينية في شخصية البشر وما تشكله من عمق لأرضية التنوع والاختلاف.

ثانياً: مقتضيات الاختلاف من جهة التنوع في الاعتقاد الديني والمذهبي، وهو تعبير عن الواقع الاعتباري فيما يكون عليه البشر في ايمانهم والتزامهم الاخلاقي.

ثالثاً: مقتضيات الاختلاف في المصالح الحياتية، وهو تعبير عن مجموع اثار كل العاملين السابقين ومالهما من اثار في الرؤية والموقف فيما يجري بين البشر من اختلاف وتدافع وتنازع.

في الحقيقة أن ذلك الاختلاف هو شـــأن طبيعي وموجود في المجتمع الانســاني وهو موجود منذ اول البشـرية ولا سـبيل لإلغائه وهو مصـدر للثراء وسبب للرقي الانساني إذا تم ارساء مبدأ التعايش في المجتمع.

فالوجود الانســاني غير جدير بتســمية (التعايش) ان لم يكن وجوده من اجل الاخر ومع الاخر، ذلك لان التعايش لا يمكن تصــوره خارج فن العيش اذ يظل سؤال التعايش مفتاحاً اساسياً لفهم الواقعة الانسانية وفهم التفاعل الانساني بعده انفتاحاً للإنسان على موجود العالم الذي يشاركه الحياة ويتقاسم معه فضاء الحرية الفسـيح، اذ يتحدد معنى الوجود بوصـفه عطاء على اســاس ان اخلاق التعايش التفاعلية هي بمثابة اعلاء لمبدأ الحياة وابداعً لقيمتها الاثباتية التي تقوم على تمجيد الالتحام بالوجود عن طريق الاقتراب من الاخر واحترام اختياراته واســلوبه في اغناء تجربة الحياة لان كل حياة خلاقة معناها التعايش الاصــيل الضامن للوجود الانساني في الكون.

ومن ذلك جاء التنوع والاختلاف الثقافي في المجتمع القائم على اســاس التنوع في ظل دولة واحدة فكيف يتحقق التعايش السلمي والسلام الاجتماعي في مجتمع تعددت اديانه وتنوعت ثقافته وتباينت افكاره؟ هذا ما ســأحاول الاجابة عنه في هذا البحث.

ومن اجل الاحاطة بالموضـوع بشـكل علمي ومسـتقل فقد ارتأينا ان تبنى الدراســة على فرضــية مفادها: (تعد ثقافة التعايش الســلمي ضــرورة حياتية للتقارب بين التنوع والاختلاف في المجتمع وضــرورة حضــارية (انســانية) للتواصـل والتفاهم بين البشـر) ولغرض التأكد من صـحة الفرضـية تم تقسـيم البحث الى: -

المبحث الاول: مقاربة فكرية بين مفهومي التعايش السلمي والتسامح.

المبحث الثاني: اسس ومبادئ التعايش السلمي في المجتمع.

**المبحث الاول**: **مقاربة فكرية بين مفهومي التعايش السلمي والتسامح**.

**اولاً: مفهوم التعايش السلمي:**

حتى نعطي لمفهوم " التعايش السلمي" ابعاده بصورة أكثر وضوحا لكونه من المصطلحات الحديثة، فضلاً على تباين وجهات النظر في شأنه سنعمد الى بيان معنى ذلك المفهوم في اللغة والاصطلاح، وذلك على وفق الاتي:

المفهوم في اللغة " التعايش" في اللغة ورد في المعجم الوسيط: التعايش على الالفة والمودة وعايشه عاش معه، والعيش معناه الحياة وما تكون به من المطعم والمشرب والدخل(١).

وان لفظة التعايش هي مصدر لفعل تعايش ومعنى تعايشوا: اي عاشوا على الالفة والمودة. واما التعايش الايجابي فهو منسوب معناه الى الايجاب، والايجاب مصدر لفعل اوجب ايجاباً فالتعايش الايجابي هنا يعني العيش مع الاخرين بما يعود عليهم بالخير والنفع بعيداً عن الشر والمضرة (٢).

اما في الاصطلاح فثمة من يعرف مفهوم التعايش السلمي " بانه سياسة خارجية تنتهجها الدولة المحبة للسلام وتستند الى فلسفة مقتضاها نبذ الحرب بصفتها وسيلة لفض المنازعات وتعاون الدولة مع غيرها من الدول لاستغلال الامكانيات المادية والطاقات الروحية استغلالاً يكفل تحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاهية للبشر بغض النظر عن النظم السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية" (٣).

فيما يشير (عبد العزيز التويجري) الى: " ان مصطلح التعايش يعني قيام تعاون بين دول العالم على اساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، كما يعني اتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش بينهما على وفق قاعدة يحددانها مع تمهيد السبل المؤدية اليها "(٤).

بينما يرى (فرانسوا شاتليه ) الى ان التعايش السلمي لا يقوم بين الدول فقط وانما بين الشعوب ايضاً وهنا تكمن الاهمية والضرورة معاً، اذ ان محرك السلم كمحرك الحرب تماماً ليس علاقة دولة بدولة، وانما بصورة اعمق معناه علاقة الشعوب بعضها ببعض (٥).

وهذا ما اكدته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في عام١٩٩٥ م حينما حثت على ضرورة تعايش الاجيال الحاضرة مع اجيال المستقبل في ظل اجواء يسودها السلام والامان، واحترام حقوق الانسان والحقوق الاساسية وترى ان على الاجيال الحاضرة تجنيب اجيال المستقبل خوض الحروب والحيلولة دون تعرضهم للأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة ووضع الصيغ المناسبة التي تحد من استخدام الاسلحة ضد المبادئ الانسانية [٦].

وبناءً على ما تقدم أصبح التعايش يعني: القبول بوجود الاخر والعيش معه جنباً الى جنب من دون سعي لإلغائه او الاضرار به سواء أكان ذلك الاخر فرداً ام حزباً سياسياً ام طائفة دينية ام دولة مجاورة أم غير ذلك [٧].

وفي هذا الصدد يقول (انطوينا نسايز): التعايش يعني " مجتمعات متكاملة يعيش فيها الناس من مختلف الاعراق والاجناس والاديان منسجمين مع بعضهم بعضا، ولا يتطلب ذلك أي شيء للتعايش سوى ان يعيش اعضاء تلك الجماعات معاً من دون ان يقتل الاخر [٨]. استناداً الى ما سبق يمكن تصنيف التعايش الى ثلاثة مستويات هي: [٩]

المستوى الاول: (سياسي، ايديولوجي)، يحمل معنى الحد من الصراع او ترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في مرحلة الحرب الباردة او العمل على احتوائه او التحكم في ادارة ذلك الصراع وبما يفتح قنوات للتواصل والتعامل الذي تفتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية.

المستوى الثاني: اقتصادي، اذ يرمز الى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية من قريب او بعيد.

المستوى الثالث: ديني، ثقافي، حضاري، وهو الاحدث ويشمل تحديداً معنى التعايش الديني او التعايش الحضاري، وذلك على مستوى الافراد داخل المجتمع الواحد وبين الشعوب والمجتمعات الانسانية.

**ثانياً: مفهوم التسامح:**

في الحقيقة يعد مفهوم التسامح مفتاحاً للتخلص من الخلافات وهو شرط ضروري للسلام والتقدم الاجتماعي فعن طريقه نستطيع التغلب على التعصب والتمييز والكراهية.

فالتسامح في اللغة معناه: السماح والسماحة: الجود سمح سماحة وسموحة وتسامحا جاد يقال: سمح واسمح إذا جاد واعطى عن كرم وسخاء والمسامحة المساهلة، وتسامحوا تساهلوا وفي الحديث السماح رباح اي المساهلة في الاشياء تربح صاحبها، وتقول العرب عليك بالحق فان فيه لمسمحاً؛ اي متسعاً، وسمح له بحاجته واسمح اي سهل ويسر امره [١٠]. ويعني ان نتغاضى عن خطا ارتكبه اخر او التساهل في حق، او الصبر على اساءة ما.

وفي اللغة اللاتينية يشتق مصطلح التسامح من الفعل اللاتيني يتحمل (Tolerare) والكلمة نفسها ( Tolleranza ) بوصفها مصطلحا فنيا وهو(حمل) ؛ اي اقصى درجة توتر يمكن لجسم ما تحملها قبل ان يصل الى نقطة الانهيار وفي قاموس (لاروس) الفرنسي يقصد بالتسامح ( Tolehance) احترام حرية الاخر وطرق تفكيره وسلوكه واراءه السياسية والدينية [١١]، وفي موسوعة لالاند الفلسفية التسامح يعني: طريقة تصرف شخص يتحمل – بلا اعتراض – اذى مألوفا يمس حقوقه الدقيقة في حين يكون قادر على رد الاذية وهو استعداد عقلي او قاعدة سلوكية ثقافية قوامها ترك حرية التعبير عن الراي لكل فرد حتى وان كنا لا نشاطره رايه والتسامح بمعنى العفو عند المقدرة والذي يتضمن القدرة على ايقاع العقوبة مع القرار الواعي بعدم استخدام تلك القدرة[١٢].

وتجدر الاشارة هنا الى ان الحضارة الغربية بمذهبيها الكاثوليكي والبروتستانتي قد صاغت مفهوم (التسامح) لحل مشكلات ثقافية – اجتماعية أوربية في اواخر العصور الوسطى، وفي بداية عصر النهضة بعد ان تفاقمت ازمة الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية نتيجة الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تتحكم في الحياة الثقافية والفكرية منذ بداية العصور

الوسطى في القرن الخامس الميلادي وحتى القرن الخامس عشر في الاقل، وبين الذين تمردو على مفاهيم الكنيسة الضيقة ومنهم. القس مارتن لوثر(١٤٨٣م-١٥٤٦ م)والقس جون كالفن( ١٥٠٩م -١٥٦٤م) في مختلف جوانب العلمية والثقافية والاجتماعية. وقد ادى تزايد نجاح معارضيه الكنيسة وفشل سياسية محاكم التفتيش الى تراجع الكنيسة ورفع شعار (التسامح والاعتراف بالأخر المختلف) لحل هذه المشكلات [١٣]. وهذا ما يؤكده المؤرخ البروفسور برنارد لويس في ندوة نظمت في العام ١٩٩٥ تحت عنوان (العنصرية واللا سامية ) بقوله: "ان فكر التسامح قد ولد في النصرانية على اثر الحروب الدينية في أوربا، والتي راح ضحيتها الاف النصارى نتيجة الصراع الدموي بين الكاثوليك والبروتستانت، فالتسامح وهو الذي يعني فصل الدين عن اعمال الدولة، وباختصار هو العلمانية التي وجدت لحل مشكلة النصرانية ))[١٤]

اذ يقول ( كارل بوبر): -" بان التسامح موقف اخلاقي وعقلي ينبع من الاعتراف باننا غير معصومين عن الغلط، وان البشر خطاؤون ونحن نغلط طوال الوقت وقد اكون انا على غلط وانت على صواب وبالحوار العقلاني نقترب من الحقيقة "[١٥].

فيما يعرف الفيلسوف الانجليزي " جون لوك (١٦٣٢ م – ١٧٠٤ م ) في كتابه الشهير (رسالة في التسامح) في العام ١٦٦٧ م، وكتابه ( رسالتان في الحكم) في العام ١٨٦٩م بانه الاعتراف بالحق بالاختلاف والتنوع وعدم فرض شيء بالقوة او الاكراه[١٦]، بل انه وضع اللبنات الاولى لنظرية التسامح اذ اكد على ان الايمان لا يفرض بالقوة وان التسامح هو وحده الذي يكفل تحقيق السلام بين البشر حين نادى بضرورة الفصل بين الكنيسة والدولة او بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، فلكل سلطة اختصاص معين لا دخل للأخرى به وان هدف الكنيسة يكمن في الحياة السماوية الاخروية وهدف الدولة هو الحياة الارضية الدنيوية اي تنظيم شئون الناس في الحرية والملكية والحياة ( في الصحة والارض والمال والمسكن ووسائل الترفيه وما شابه ذلك ). ولذلك فليس للدولة

ان ترعى العقيدة الدينية في التشـــريع حيث يجب ان تظل قوانين الدولة في استقلال تام عن الايمان الديني، فلا محل للقول بدولة مسيحية " [١٧].

وقد شارك فلاسفة وكتاب عصر التنوير وعلى راسهم فولتير (١٦٩٤ – ١٧٧٨ م) في تأصيل وتطوير نظرية التسامح بقوله: ان المبدأ الاول للطبيعة هو التنوع وذلك يؤســس للتنوع في مجال الحياة الانســانية فضــلاً على قبول ذلك التنوع يعد حقاً اساسـاً للوجود وقد اقترب (فولتير) كثيراً من المفهوم المعاصـر للتسامح حين قال: " انا لا اوافقك الراي ولكني مستعد ان اموت دفاعاً عن حقك في التعبير عن رأيك الخاص[١٨].

وهذا القول المأثور يعبر اصـدق تعبير عن النظرية الكلاسـيكية للتسـامح التي تطورات في القرن التاسع عشر لتشمل ليس التسامح الديني فقط بل حرية الفكر والراي والتعبير وفي مبـادئ التســـامح المعلنـة من الامم المتحـدة في ١٩٩٥/٢/١٦ تضمن مفهوم التسامح العناصر الاتية: [١٩]

- قبول تنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام ذلك التنوع.
- الاعتراف بالحقوق الاســاســية حق الحياة وحق التملك وحق الحرية والكرامة والامن.
- التسامح هو مفتاح حقوق الانسان في التعددية السياسية الثقافية الديمقراطية.
- ان تطبيق التســـامح يعني الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته واراءه وعدم فرض الراي بالقوة او الاكراه.

في الحقيقة ان التسامح لا يعني باي حال من الاحوال التنازل عن المعتقد او الخضــوع لمبدأ المســاومة والتنازل وانما يعني القبول بالأخر والتعامل معه على اسس العدالة والمساواة بصرف النظر عن افكاره وقناعاته الاخرى.

اذ يعتقد محمد محفوظ بان التســامح على الرغم مما يختزنه من فضــائل وعناصــر ايجابية الا انه ليس مرجعية نهائية لإعادة بناء الاخلاقيات الانســانية لتحقيق السلم بين البشر والمرجعية النهائية التي يثبتها الإطار الاسلامي في ذلك المقام هي مرجعية العدل والعدالة فلا صــيانة لمقدســات الانســان ولا محافظة

لمكتسباته المادية والمعنوية بدون عدالة تصون كل المكتسبات والمنجزات وتحول دون التعدي والعدوان " [٢٠].

**اما التسامح اصطلاحاً:**

فانه يشير الى مفهوم فيه من التعقيد والتركيب الشديدين بحيث يعجز المرء عن تعريفه وتحديده تعريفاً جامعاً مانعاً بل لقد عبر الكثير من العلماء والباحثين عن صعوبة تعريفه لأنه مفهوم اجتماعي تاريخي متعدد الدلالات والمعاني.

وهذا ما عبر عنه المفكر الايطالي المعاصر " مايكل انجلو باكوبوتشي" في كتابه (اعداء الحوار، اسباب اللاتسامح ومظاهره) بقوله: - " اذا ما اردنا الخوض في حديث صعب بخصوص التسامح واللاتسامح فسوف نجد انفسنا على الفور قبالة صعوبة فمجرد ان نشرع في ذلك ؛ فأننا لا ننجح حتى في الاتفاق على المعنى الذي نعطيه للمصطلحين مثل الصعوبة التي تواجهنا عند تعريف المفهومات المجردة كالحرية والعدالة والديمقراطية بما لهن من معان مختلفة عند اناس مختلفين " [٢١].

وتنجم صعوبة تعريف مصطلح التسامح ليس من طبيعته الاخلاقية الثقافية الاجتماعية الملتبسة ومعانيه المختلفة بل ومن كونه موضوعاً لعدد واسع من انساق العلوم المختلفة علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي والانثربولوجيا الثقافية والعلوم الدينية.. .. وغيرها والفلسفة والسياسة.

اذ يرى الفيلسوف الايطالي ( اومبرتوايكو) في روايته التي حملت عنوان (اسم الوردة ) في عام ١٩٨٠م، ان مصطلح التسامح هو مصطلح مبهم وهو بإيجاز مصطلح لا متسامح حيث انه يفترض على بالفعل وفق الاعتقاد بان الشخص غير ال مقبول بشكل اساس او انه ادنى مرتبة وانه من الافضل تحاشيه بيد اننا نتسامح معه من مبدا الادب او ايثار لمبدا السلامة ذلك معناه اننا نتكلف التسامح ولا نقتنع به [٢٢].

اذا كان مصطلح التسامح يمكن ان يثير الانتقادات وان الجميع متفقون على معنى (اللاتسامح) وهو (سلبي بالطبع) فاذا كان بعض الوان وممارسات

التسامح يشوبها النفاق وتخفي بعض التحفظات الدينية فان اللاتسامح يتسم بالصراحة القاسية بعده رفضاً للأخرين واحتقارهم، وعدم الاعتراف بهم ككائنات مثلنا لديها الحقوق نفسها وذلك هو ما يفسر ويبرر الحروب وجرائمها ضد الانسانية على ذلك النحو يمكن عد التسامح هو الشرط الاولي لكل عيش اجتماعي مشترك ممكن ومستقر ينتهج طرق واساليب سليمة عقلانية رشيدة في حل مشكلاته ونزاعاته التي لا سبيل الى تجاوزها وذلك لا يتم الا بالتفاوض والتفاهم والحوار الايجابي بين الفاعلين الاجتماعيين في سبيل تحقيق العدالة والانصاف وتكافؤ الفرص بين جميع الاطراف وذلك معناه ان اي حوار او تفاوض لا يمكنه ان يقوم ويتحقق وينمو ويزدهر ويثمر بدون التسامح والاعتراف المتبادل بين الاطراف بالأهلية والقيمة والندية والقدرة والسلطة والنفوذ بما يكفل لكل طرف من الاطراف قول رايه والتعبير عما يعتقده صواباً بحرية تامة واوضاع متكافئة فالتسامح هو الشرط الضروري للتعايش بسلام، والتفاهم بشأن المشكلات والازمات التي تنشأ في سياق الحياة الاجتماعية للناس الساعيين وراء اشباع حاجاتهم وتامين شروط حياتهم [٢٣].

ويمكن تلخيص اهم شرط من شروط التسامح بـــ الاتي: الاعتراف بقيمة الاخر وجدارته وندیته وحقوقه المتساوية مع الجميع، فكل شخص انساني ملزم بالاعتراف بالأخر، سواء كان مماثلا له أم مختلفا عنه، والقصد منه هو الايمان بحق كل شخص في العيش على وفق قناعته في مجتمع امن تسود فيه علاقات التفاهم والتساكن والتعايش وتكافؤ الفرص والعدالة والانصاف والاعتراف اذ ان أكبر المساوئ التي يمكن ان تصيب الانسان هو غياب التقدير والاعتراف.

والتسامح بإيجاز يهدف الى ايجاد الحد الادنى من التعايش بين الناس الذين يعيشون الحاضر وهو بذلك يختلف عن التصالح الذي يتحدث عن الماضي بكل عجره وبجره اذ بدون التصالح يستحيل العيش في مجتمع مستقر ومعنى التصالح: هو تصالح المرء مع ذاته ومع تاريخه مع اهله ومع جيرانه ومع الاخرين خصوم ومنافسين، فعليين او متخيلين، وكل ما يعتقدهم مختلفين او مغايرين ممن يتقاسم معهم العيش المشترك في المجتمع كضرورة لا مفر منها،

اذ يستحيل ان يتعايش مجموعة من الناس في مكان وزمان ممكنيين وهم في حالة تنافر وتنازع وصراع مستمر وذلك معناه ان التصالح ليس هبة او مكرمة او امر عابر قابل للمساومة والتوفقات والرغبات بل هو اول شروط الحياة الاجتماعية الممكنة في حدها الادنى، انه شرط سابق للعيش في الحاضر وضرورة لا مفر منها للجميع وذلك لا يعني كما يعتقد البعض تطبيقاً لمقولة (عفى الله عما سلف)، وتوافقنا واتفاقنا التنازل عن خصوماتنا التي لم تكن بإرادتنا واختيارنا واعني هنا الخصومات السياسية والايديولوجية السابقة العنفية المتعددة بكل انماطها واطرافها واثارها. ومن هنا نقول ان هنالك اربعة مفاهيم للتعايش والتسامح هي:

- المفهوم الاول: الاختلاف سنة كونية يجب ان نحترمها، اي ان الناس لا تفكر بطريقة واحدة فالاختلاف سنة من سنن هذا الكون وهذا الوجود.
- المفهوم الثاني: الاختلاف يحقق التكامل بيننا، ومن ثم فهو ميزة وليس عيباً ويدعو الى الثراء، ويؤدي الى التكامل.
- المفهوم الثالث: الحوار الهادئ الصادق يساعدك على ان ترى الحق من جميع جوانبه، فالحق واحد ولكن يمكننا ان نراه من جوانب عدة.
- المفهوم الرابع: عند الاختلاف لا ننسى اهل الاختلاف.

اذاً فالتسامح وسيلة للانسجام، وهو عملية لعرض الافكار وفهم اراء الغير حتى يتنازل الانسان عما علق برايه من انانية واعتداد بالراي، من اجل الانسجام مع فكر غيره وبذلك يحقق الفعالية والاستمرارية لا جواء التفاهم والتساكن فيما بين افراد المجتمع، في ظل الامان الذي يستظل بظلاله كل من ينسجم مع مجتمعه في وحدة الموقف وسمو النفس والارتفاع عن الضغائن والاحقاد.

**المبحث الثاني: اسس ومبادئ التعايش السلمي في المجتمع.**

**اولاً: اسس التعايش السلمي:**

يقوم التعايش السلمي في اي بيئة اجتماعية على قاعدة الاعتراف المتبادل بحق الافراد في الوجود اولاً ثم حقهم في الاختلاف بما يتضمنه ذلك من ملكيتهم لثقافتهم وحقهم في السعي لتطويرها والحفاظ عليها والحق في التخاطب بلغتهم التي اختاروها وحقهم في السعي لنشرها ودعوة الاخرين للتعامل بها، مع الاحترام المتبادل للعقائد الدينية والسعي لنشرها من دون المساس بحقوق الاخرين المختلفين في الثقافة والدين واللغة، اذ تستدعي فكرة القبول بمبدأ التعدد، الاقرار بالديمقراطية بوصفها حقا للجميع حيث يعد الاقرار بالتعدد نفسه شرطاً لإقرار مبدا التعايش السلمي بين جميع المختلفين فضلاً عن ذلك الاقرار بضرورة الحل السلمي للمنازعات عبر وسائل حضارية بعيدا عن العنف كما ان الاتفاق على احلال الحوار بدلاً عن الصراع يعد محفزاً لاستمرارية التعايش السلمي بين المكونات المختلفة وكل ذلك للمتأمل لن يتأتى الا بوجود بيئة ديمقراطية كمسرح للتعايش السلمي وذلك لضمان التفاعل الطبيعي بين تلك المكونات المختلفة.

في الحقيقة يمكن القول ان الاصل في الحياة الانسانية هو التعاون الذي يعد بمثابة اساس للتواصل والتعايش بين المجتمعات بعضها البعض عن طريق عدة قواسم مشتركة تعمل في تفعيل التعايش الايجابي، والذي لا ينحصر في اساس معين، وانما في العديد من اساسيات التفاهم والتضامن بين الشعوب والمجتمعات سواء كانت دينية ام اجتماعية ام اقتصادية ام ثقافيه من اجل ايجاد نقاط التقاء لتكون منطلقاً لإرساء دعائم التعايش مع الاخرين التي تتجسد من خلال:

**١. الاساس الديني:**

في الحقيقة يعد التعايش بين الاديان تعايش بين الثقافات والحضارات في مختلف انحاء العالم إذا بنى على اساس سليم يدفع بالتعايش بين الاديان نحو الاتجاه الصحيح من اجل الخير والفضيلة وما فيه مصلحة الانسان في كل

الاحوال. اذ يطلق مفهوم التعـايش الـديني بين الاديـان على مبـدا عظيم وهو الاعتراف بحقوق وحرية الاخر في اعتقاد ما يعتقد بانه حق ولذا لابد من وجود علاقة تربطنا مع اهل الاديان مبنية على التسامح وذلك عن طريق [٢٤]:

أ. الاتفاق على اسـتبعاد كل كلمة تمس عظمة الله ولا يسـمح بتلقيه او السـخرية منه جل جلاله وتنزه عن كل شيء، فانه ليس متصفاً بالنقائض والعيوب التي تشيع بين البشر.

ب. ما رأيناه متوافقاً في تراثنا نرد اليه ما اختلف فيه وبذلك يمكن وضـــع قاعدة مشتركة بين الاديان.

ج. صيانة ذلك التعايش بسياج من الاحترام المتبادل ومن الثقة المتبادلة ايضاً

**٢. الاساس الاجتماعي:**

ومن منطلق اهمية الحوار في تحقيق التعايش الايجابي البناء المطلوب فانه ينبغي ان تتضـافر الجهود من اجل ترسـيخ التعايش الاجتماعي معه لتحقيق الثمرة المرجوة فالتعايش الاجتماعي يحد من تطرف الصراعات العرقية ويكسر من شوكة التعصب القبلي ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة وينمي الشـعور بالأخوة الانسـانية ويقضـي على الحقد والضـغينة ويشـيع المحبة والتعـاون بين النـاس ويقوي العلاقـات بين الافراد[٢٥]. اذ يشـــير ( د. جميـل الطهراوي ) في دراسته عن ( التعصب الفكري ). الى ان الاتجاهات المتعصبة تحدث عندما يحدث انحراف عن عدة معايير منها[٢٦]:

أ. الانحراف عن معيار العقلانية عندما يقوم الشخص بأطلاق حكم متعجل، غير مبني على العقلانية او يأخذ شـكل القوالب النمطية الجاهزة، أي عندما نتعامل مع الاخرين على وفق تلك القوالب كما يتضـمن الانحراف عن معيار العقلانية التعميم المفرط.

ب. الانحراف عن معيار العدالة والمساواة في المعاملة بين الاشخاص والحقوق.

**٣. الاساس الاقتصادي:**

هنالك مجالات اخرى كثيرة ومتعددة للتعايش مع الاخر لها مكانتها واهميتها في نجاح مقصد التعايش ومن تلك المجالات العلاقات المبنية مع الاخر على وفق الجانب الاقتصادي اذ يمكن عن طريق ربط علاقة مع الاخر من اجل التعاون في رفع مستوى الفقراء وخلق فرص عمل لشعوب المجتمعات الفقيرة والتقدم بها في ميادين العمل والانتاج، وان الاصلاح الاقتصادي بين الشعوب يعد ضرورة حتمية وعامل مهم لاستقرار التعايش بين الشعوب وتحقيق السلم العالمي ولذلك فان التعايش الاقتصادي سيظل مستمراً بين الامم والشعوب[٢٧].

**٤. الاساس الثقافي:**

الثقافة هي روح الامة وعنوان هويتها وهي من الركائز الاساسية في بناء الامم ونهوضها فلكل امة ثقافة تستمد منها عناصرها ومقوماتها وخصائصها وتصطبغ بصيغتها فتنسب اليها وقد عرف التاريخ الانساني العديد من الثقافات كالثقافة اليونانية والثقافة الرومانية والثقافة الهندية والثقافة الفارسية والثقافة العربية والاسلامية وقد استعملت الثقافة في العصر الحديث للدلالة على الرقي الادبي والفكري والاجتماعي للأفراد والجماعات فالثقافة ليست مجموعة افكار فحسب ولكنها نظرية في السلوك بما يرسم طريق الحياة اجمالاً وبما يتمثل فيه الطابع العام الذي ينطبع عليه شعب من الشعوب ويكون للعقائد والقيم واللغة والمبادئ والسلوك والقوانين شعاراً للتمايز بين الثقافات وتنوعها[٢٨].

وفي ضوء ذلك يؤكد ( ميثم الجنابي ) في كتابه ( العراق ورهان المستقبل) بان للثقافة معيار اخلاقي يتجسد ضمن حلقات الانتقال الديناميكي من الاخلاق الى السياسة ومن السياسة الى الثقافة من خلال تحقيق ثلاث مهمات كبرى على مستوى الافكار والاعمال وهي[٢٩]:

أ. الا تتحول الثقافة الى اداة لطحن الحقائق وتحويلها الى مساحيق لتغطية تجاعيد السلطة وتجميلها. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة الاخلاقية للثقافة.

ب. نقد قدسية الواقع والقيم والافكار أيا كان مصدرها وشكلها. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة السياسية للثقافة.

ج. التأسيس النظري والعملي للبدائل والالتزام الشخصي بالاستنتاجات المترتبة عليه. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة الروحية للمثقفين.

وتجدر الاشـــارة هنا الى ان الثقافة تمثل غاية وليســـت خادمه لغايات اخرى بل انها الاساس الاجتماعي للعملية التنموية والاقتصادية لذا ينبغي اعتبار الثقافة محورا رئيسا للعملية التنموية في إجراءاتها وسياساتها بصفه عامه قبل ان تكون وســـيله، ذلك لئن الواقع يشـــير الى تداخل القيم الثقافية في العمليات النخبوية والإصلاحية في: -[٣٠]

١. صناعه القرار واتخاذه.

٢. وسائل تنفيذ قرارات التنمية وسياساتها

٣. متابعة وتقيم الاداء (أي المعايير)

٤. توزيع عوائد التنمية (أي اساس العدالة)

وبناءً على ما تقدم فان للثقافة دورا مهما في تفعيل التعايش بين الاخرين وذلك لما تحمله من معان سامية تميزها عن غيرها فخصائصها تكمن في انها ظاهرة انسانية اي انها تأصيل بين الانسان وجميع المخلوقات؛ لأنها تعبير عن انســانيته، كما انها وسيلته المثلى في الالتقاء مع الاخرين وهي تعد بانها انجاز كمي مســتمر تاريخياً بقدر ما تضــيف من الجديد فتحافظ على التراث الســابق وتجدد قيمته الروحية والفكرية والمعنوية.

ولأهمية الثقافة يقول هابرماس " تتطلب المجتمعات متعددة الثقافات ســياســة الاعتراف بالأخر، اذ تندمج هوية اي مواطن مع الهوية الجماعية وان تســتقر في منظومة من الاعتراف المتبادل يفســر اعتماد وجود الفرد على مجتمعات ذات تقاليد مشــتركة وبناء هوية والســبب وراء ذلك يكمن في عدم امكانية ضــمان التكامل للمواطن الشــرعي دون حقوق ثقافية متكافئة في المجتمعات متعددة الثقافات " [٣١].

**ثانياً: مبادئ التعايش السلمي:**

**١. مبدأ العدالة:**

قد يظهر مفهوم العدالة مرتبطاً بمفاهيم اخرى كالحق والحرية والمساواة الى غير ذلك من المفاهيم ذات الصلة ؛ وبما يؤدي الى التساؤل بخصوص اهمية العدالة كأحد مبادئ التعايش السلمي في المجتمع وارتباطها بحقوق الانسان وبالأخلاق.

وفي الحقيقة ان السفسطائيين من اوائل من عالجوا مفهوم العدالة؛ وقد كانت قناعاتهم الفلسفية تقوم على اساس اعتبارات ترتبط بالشك المذهبي فكانوا يعدون الفرد مقياس كل شيء. وعلى ذلك الاساس اعتقد السفسطائيون بان العدالة غير موجودة او على الارجح انها مفهوم غامض وقيمة لا يؤمن بها الا الضعفاء (٣٢).

وقد جاءت الاطروحة الافلاطونية لتدحض الفكر السفسطائي اذ أكد افلاطون (ان العبيد واهمون حينما يعتقدون بـ المساواة لان العدالة لا يمكنها ان تكون كذلك ابداً لان الناس خلقوا غير متساوين بطبعهم، ومن ثمة فان العدالة تتجسد عملياً في المجتمع إذا انصرف كل واحد الى ما هو مؤهل له بطبعه. ويجب ان يكون التقسيم الطبقي للمجتمع، متطابقاً مع تقسيم قوى النفس (القوة الشهوانية، القوة الغضبية، القوة العقلية)، والحكمة تقتضي ان تخضع القوتان الشهوانية والغضبية الى القوة العقلية لتصل القوة الشهوانية الى فضيلتها التي تتجلى في العفة والاعتدال؛ وتسمو القوة الغضبية الى فضيلتها التي تتمثل بـ الشجاعة (٣٣).

اما (ارسطو) فانه يختلف مع افلاطون في تمثله للعدالة اذ يرى ارسطو ان العدالة تتمثل نظرياً بـ الوسط الذهبي (لا افراط ولا تفريط) الذي يستطيع وحده ان يضمن الفضيلة وعلى اساس ذلك تتأسس العدالة العملية التي تتجلى بالخصوص في توزيع.

الثروات بين الافراد بطريقة رياضية (حسابية) تناسبية، بمعنى ان العدالة تقتضي ان يتقاسم الافراد بينهم بطريقة عادلة الصالح والطالح، كما

تتجلى في سن قوانين تقتضي ضمان الامن والسكينة والانصاف لسكان المدينة حيث تقوم العلاقات بين افراد المجتمع على صداقة حقيقية ومثالية [٣٤].

اما في الحضـــارة العربية والاســـلامية فلقد قامت العلاقة بين ( الانا ) و (الاخر ) على اســـاس اخوة الجنس البشـــري كله من ناحية، وعلى اســـاس حق الاخر في الوجود والاختلاف من نـاحيـة اخرى. فمن حق النـاس جميعـا ان يعيشوا كما يشاؤون، وان يعتنفوا ما يؤمنون به من عقائد بشروط اهمها مراعاة حقوق الاخرين وواجباتهم ازاء هؤلاء الاخرين[٣٥]. والحضـــارة الوحيدة في تاريخ البشـــرية التي ســـمحت (للأخر ان يعيش في رحابها ويبدع ويصـــل الى مراتب عليا في الادارة الحكومية، او في الحياة العلمية والثقافية والاقتصـــادية، هي الحضـــارة العربية والإســـلامية فالعلاقة بين ( الانا) و( الاخر) في هذه الحضارة كانت علاقة تمايز واختلاف، وليست علاقة تميز واستعلاء[٣٦].

في الحقيقة لقد ارســـى الاســـلام المعنى الحقيقي للعدل في جوانبه الثلاثة، وهي اعطاء كل ذي حق حقه ان خيرا فخير، وان شرا فشر، من دون أي تمييز، وبذلك تختفي الحالات التي تظهر لغياب العدل في المجتمعات و هذه الجوانب هي دوائر متداخلة، فلا يصـــح اعطاء كل ذي حق حقه في الخير فقط مثلا، فمن سـمات العدل في الاسـلام انه لا عاطفة فيه فلا يتأثر بجنسـية او عرق او نسـب فاذا كان العدل يدخل فيه العاطفة فقد دمرت مبادئه وقيمه الانســـانية، والله عندما وضـع تشـريعاته في القران الكريم لم يميز احد بل الكل سـواء، فالأسـس الربانية قيمها اسمى من تشريعات البشر[٣٧]. فاذا كان الاسلام دين سلام وعقيدة محبة ووئام بين جميع الناس، مســـلمين وغير مســـلمين فانه ايضـــا نظام اجتماعي يستهدف تحقيق الامن المجتمعي الشامل الذي يرمي الى ان يستظل بضلاله كل من يعيش داخل المجتمع من مسـلمين وغير مسـلمين وهذا الامن المجتمعي هو الذي يجمع كل هؤلاء اناســـا متعارفين متحابين "بقوله تعالى " يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكرا وانثى وجعلناكم شـــعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم "[٣٨]. وقوله " ومن آياته خلق الســـماوات والارض واختلاف الســـنتكم والوانكم ان في ذلك لآيات للعالمين. "[٣٩] وحتى في حالة الخصـــومة والشـــنان

يبقي الاسلام اسباب الود في النفوس بنظافة السلوك وعدالة المعاملة وسماحة الخلق، " بقوله تعالى " ولا يجرمنكم شنان قوما على الا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى "[٤٠] " وقوله سبحانه " " عسى الله ان يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم"[٤١].

بينما خرج مفهوم العدالة في الحضارة الغربية من الإطار الميتافيزيقي مع الفلسفة السياسية التي دشنتها فلسفة الانوار، اذ نجد الفيلسوف الانكليزي (ديفيد هيوم) (١٧١١م – ١٧٧٦م) يحاول ان يتكلم انطلاقاً من تبعات الثورة الصناعية وروح الثورة الفرنسية فربط العدالة بالرفاهية التي يجب تحقيقها للفرد بوصفه مستهلكاً مما سيؤدي الى احترام القوانين والالتزام بها. وذلك في اعتقاده لن يتحقق الا بضمان الحرية الفردية التي يمكنها ان تتبلور مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج زيادة على التصنيع والتقنية وذلك فعلاً يجسد تلك الروح الليبرالية التي تعتقد ان الدولة تكون في خدمة الفرد وليس العكس [٤٢].

اذ يعتقد الفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو) ( ١٦٨٩ م – ١٧٥٥م ) انه لا يمكن ضمان العدالة الفردية الا بفصل السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية[٤٣].

اما الفيلسوف الالماني (ايمانويل كانط ) ( ١٧٢٤ م – ١٨٠٤م) فيحاول ان يؤطر العدالة في اطار معياري اخلاقي لان العدالة في تقديره قيمة اخلاقية ترتبط بثلاثة معايير اخلاقية هي الحرية، والكرامة والواجب فالإنسان موجود حر يملك كرامة تفوق كل سعر ويعمل كذلك بمقتضى الواجب الاخلاقي الذي يتطلب من الفرد ان يعمل كما لو كان اسوة لغيره من الافراد وان يسلك كما لو كان مشرعاً وفرداً وان يتعامل مع الاخرين عبر احترام متبادل يمليه عليه احترامه لنفسه لا يمكن للعدالة ان تتجسد اذن الا عبر اعمال عقل اخلاقي عملي يسمو به الانسان فوق كينونته الطبيعية[٤٤].

اما المفكر الفرنسي (ميشيل فوكو) ( ١٩٢٦ م – ١٩٨٤ م ) فيعتقد ان العدالة ليست قيمة اخلاقية لأنه يغلب عليها الطابع المؤسسي او المؤسساتي فالمجتمع يعمل عبر مؤسسات تعمل بطريق سلطوية تقوم بنشر مفهوم معين

للعدالة وتسـهر على احترامه وتنفيذه ولا تطلب من الفرد الا ان يكون خاضـعاً (٤٥).

انطلاقاً من هذا تبرز اهمية ايجاد قاعدة اسـاسـية لبناء تصـور معقول لمفهوم العدالة كمبدأ من مبادئ التعايش السـلمي من اجل ايجاد صـيغ مشـتركة تضـمن الحريات الاسـاسـية للأفراد والمسـاواة في توزيع الثروات وتلك هي في الحقيقة مبادئ ونظرية العدالة كإنصاف عند ( رولز ) التي تتحد فيما يأتي (٤٦):

١. كل الناس احرار (الحرية) ولهم الحق في النسق الموسع للحريات الاساسية بالتساوي (المساواة).

٢. من الطبيعي ان تنتج عن ذلك النسـق الموسـع للحريات فوارق اجتماعية واقتصادية هائلة بين الناس لكن شريطة ان تنظم بالكيفية الأتية:

أ. ان تكون في مصلحة الاكثر حرماناً (les plus defavorises) اي ضحايا النظام الرأسمالي.

ب. ان تكون نـابعـة من مبـدا تكـافؤ الفرص egalites des chances في الوظائف، اذ لا يرى (رولز) مانعاً في بقاء اللامسـاواة لكن شـرط ان تكون في مصـلحة الأكثر حرماناً والاقل حظاً من الناس واذا كانت ايضـاً حصـيلة تكافؤ الفرص التي يتيحها النظام الليبرالي الذي كان قد قبل بمبدأ العدالة كانصـاف وحصـل توافق جماعي بخصـوص مبادئها التي نلخص اهمها فيما يأتي: " المساواة، الحرية، التعاون اجماعي ".

ومن هنا يتضـح ان هدف نظرية (العدالة كانصـاف ) هو محاولة الاجابة عن الاسـئلة المتعلقة بإمكانية تحقيق مجتمع عادل يضـمن لأفراده الحرية والمسـاواة بحيث تكون الحدود المنصـفة للتعاون موضـع توافق بين المواطنين انفسهم مادام الدخول لمجتمع التعاون يفترض المرور بمرحلة الوضعية الاصلية كإجراء لعرض نظرية العدالة كانصاف.

وتجدر الاشـارة هنا الى ان ( رولز) مثل( كانط ) يسـعى الى الكشـف عن ان العدالة هي اول فضـيله اجتماعية وانه بفعلها يتم تقيم المؤسـسـات والتحولات الاجتماعية المختلفة كما يمكن المصـالحة بين مختلف القيم فيما بينها، غير ان

العدالة عنده ليست بقيمة ميتافيزيقية وانما هي قيمة موضوعية لتحقيق قيام مجتمع عادل. وبهذا المعنى تكون اولوية العدالة عند (رولز) قائمة على اسس سياسية لا فلسفية او ميتافيزيقية كما يعتقد ( الان تورين ) في كتابه ( نقد الحداثة)[٤٧]. لكن اعتبار العدالة فضيلة اجتماعية معناه ان تتحول دون فقدان البعض لحريته كي يستفيد منها البعض الاخر فلا ينبغي للقليل من البشر ان يضحي في سبيل الاغلبية لذلك لا يمكن للمساواة في الحقوق المدنية والسياسية وكذلك حرية الجميع ان يكون موضوعا لمتاجره سياسية ولا لحسابات المصالح الاجتماعية. فالظلم لا يكون مسموحا به الامن اجل تجنب ظلم أكبر وعلى اساس ذلك لا تكون العدالة فضيلة فردية وانما هي بالأحرى فضيلة اجتماعية تقتضي قيام قواعد ضمن التعاون الاجتماعي.

اذن فما هي مبادئ العدالة التي على اساسها سيكون التوزيع منصفاً بين افراد المجتمع لما اسماه ( رولز) المنافع الاساسية مثلاً: الحقوق والسلطات والفرص والدخل والثروة ومخولات احترام الذات ببساطة تتمثل حسب جون رولز في المبادئ الآتية[٤٨]:

- المبدأ الاول: لكل شخص له ان يحصل على حق مساو في أكثر اشكال الحرية شمولاً واوسعها مدى دون المساس بحرية الاخرين. بمعنى ان الحرية المتساوية تهدف. الى منح كل شخص حقه وحريته السياسية الاساسية: كالحق في التصويت وامكانية شغل مناصب عامة، وحرية التعبير والراي والفكر والاجتماع والحق في الملكية الخاصة واللجوء الى القانون وذلك دون النظر الى وضعيته الاجتماعية.
- المبدأ الثاني: يتم تسوية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون أعظمها نفعاً لأقل المستفيدين ويترتب عليها ان تكون المراكز والمناصب متاحة امام الجميع تحت شروط المساواة العادلة في الفرص. اذ يرجع هذا المبدأ الاخير الى المفكر الايطالي (باريتو) وهو مبدا يتعلق بالنظام الاقتصادي ومضمون هذا المبدأ هو نظام اقتصادي يكون فعالا يؤدي الى تحسين احوال البعض في الاقل فرد واحد، من دون ان يزيد في تدهور احوال الاخر حتى

ولو كان فردا واحدا. يعني ذلك ان تحسين الاحوال الاقتصادية لا ينبغي ان يكون على حساب الحاق ضرر بأحوال اقتصادية اخرى داخل النظام الاقتصادي نفسه، غير ان هذا المعنى الاخير لا يرتبط بمبدأ الفعالية كما صاغه ( باريتو) وانما هو تعديل (رولز ) له بـ ( المبدأ الليبرالي للمساواة المنصفة في الفرص )اذ يقتضي حصول الجميع على فرص متكافئة للمنافسة على شتى المناصب.

وبناءً على ذلك يدرك ( رولز) ان ذلك التنافس يحسم بنتيجة تكمن في حصول البعض على مواقع وثروات مما يسمح بظهور فروق اجتماعية لكن داخل اطار محكوم بتكافؤ الفرص يسمح بوجود تفاوتات شريطة ان لا يخلق ذلك مجتمع فئة محرومة من حقها في الحصول على حقوقها بأكملها ومن اجل تحقيق ذلك المجتمع دعا الى المساواة الديمقراطية.

وتأسيسا عليه يمكن القول ان المساواة في الحرية لها الاسبقية عن المساواة في الفرص وللأخيرة اولوية على توزيع المتساوي وانطلاقاً من تلك المبادئ سيتم توزيع العادل للمنافع الاساسية حسب (رولز) كاهم نقطة عملية نحو استعادة العدالة داخل كل المجتمعات الحديثة على وفق قاعدة التعايش السلمي.

**٢. مبدأ الحقوق والحريات:**

ان لموضوع الحقوق والحريات العامة اهمية بالغة تتمثل بـ انها من بين الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في العصر الحالي اذ ان هذه الاخيرة تطورت بتطور الازمان والاذهان؛ بسبب ثورة الشعوب على استبداد الحكام فالاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وحقوقهم المتساوية الثابتة هو اساس الحرية والسلام في العالم الذي لا يكون الا باعتراف وضمان شيء واحد هو "الحقوق والحريات" للجميع.

اذ أصبح للحق والحرية تعبيران متلازمان في الوقت الحاضر بغض النظر عما إذا كانت الدولة تعترف بجميع الحقوق والحريات العامة وتدرجها في تشريعاتها الوضعية وتسبغ عليها حمايتها القانونية.

وللحرية انواع مختلفة منها ما يأتي: [٥٠]

- حرية العقيدة: ومضمونها ان لكل انسان الحرية المطلقة لاختيار العقيدة التي يؤمن بها مادام اتبعها بمحض اراداته ولن يضر بها أحد.
- حرية التعبير عن الراي: ان حرية التعبير عن الراي تستوجب المناقشة وتبادل الآراء.
- الحرية الشخصية: هي حق الفرد بالقيام باي عمل يشاء او الامتناع عن القيام به حسب الطريقة التي يرتضيها على ان لا يسبب ذلك اعتداء على حقوق الاخرين او مخالفة القوانين.

وتقسم الحقوق والحريات الى انواع ثلاثة، الاول يتمثل بـــ الحريات الشخصية اللصيقة بالإنسان كالحق في الحياة والحرية والثاني يتمثل في الحريات العامة كحرية التعبير والاجتماع والثالث هي عبارة عن الحقوق السياسية كالحق في التصويت وتقلد الوظائف العامة [٥١].

وقد أطلق الفقهاء القانونيون بعد الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ م على الحريات الشخصية الحريات الاساسية بعدها أسمى الحقوق التي تكفلها الدساتير واعلانات الحقوق للمواطنين.

ولا جدال في ان الضمان الاساسي للحماية الفعالة للحقوق والحريات الاساسية لابد ان يبدأ من الافراد أنفسهم قبل اي طرف اخر لأنه لا جدوى من اي نظام يوضع لحماية الحقوق والحريات مالم يتمسك به الافراد ومالم يكن لديهم الوعي السياسي والإدراك الكافي لممارسة تلك الحقوق والحريات في حدود الدستور والقانون.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الدعائم الاساسية للأنظمة الديمقراطية تكمن في مفهوم المساواة واهمية المساواة للحرية اذ لا مجال للكلام عن الحرية من دون مساواة اذ تبدو عندها الحرية لا معنى لها لابل ان المساواة قد تأتي بالمكانة قبل الحرية [٥٢]. فاذا لم يستطيعوا الحصول على الحرية فانهم يحبذون المساواة في العبودية فقد يكون هناك عدم اكتراث بالحرية ولكن الشعوب تكثرت

بالمساواة ويتطلع الشعب الى الارتقاء الى الاعلى ليتساوى مع الاخرين الذين يرتقون عليهم وقد يكون الاتجاه الى إنزال الاعلى ليصل الى الحد الادنى. اما المساواة في مجال القانون فانه يضع في نظر الاعتبار المساواة في الحقوق او المساواة المدنية والتي هي المساواة في الامكانية اي مساواة في المقدرة فالمساواة المدنية تعني ان الرجال يتساوون في امكانية التمتع بالحقوق ولكن لا تقرر تلك المساواة فالمساواة بالإمكانية فممارستها او التمتع بها بشكل واحد. فهنالك مساواة على الشكل الحسابي وهي ان كل الافراد متساوون امام المساواة المدنية والتي مساواة نسبية لا تنتفي الاختلاف في الكفاءات والامكانات.

وهذا يوضح ان الحرية اصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية والتي تعني المساواة في استخدام الحقوق وممارسة الحريات بحيث يمكن القول انه لا حرية من دون ديمقراطية ولا ديمقراطية من دون حرية لان الحرية هي الهدف والديمقراطية هي وسيلة لتحقيق ذلك الهدف اذ تتميز الديمقراطية بالاعتراف بمبدأ الخضوع للقانون لأنه ليس هناك حريات وحقوق الا في الدولة القانونية التي تكون مرتكزاً اساسياً للتعايش مع المجتمع.

**الخاتمة**:

لقد ثبت ان التنوع والاختلاف واقع كوني وارادة الهية يستحيل الغاؤها والتعدد ضرورة اجتماعية والمواطنة حق انساني، علينا ان نتعامل مع ذلك الواقع بوعي يحقق التعايش السلمي في ظل التنوع والتكامل مع التعدد والتعاون في القواسم المشتركة وعليه اذا اردنا تعايشاً سلمياً يحافظ على الوحدة ان نتوافق على ان تكون الدولة في كل مؤسساتها مجسدة للتنوع الذي يقوم عليه المجتمع والالتزام بحقوق المواطنة للجميع وكفالة حرية العقيدة والعبادة والتبشير للجميع، وقيام مؤسسات للعمل المشترك والالتزام بثوابت الوطن والعدالة في توزيع الحقوق والمساواة في التعامل واحترام التميز والجودة في العمل وانتهاج الحوار بوصفه وسيله لفض النزاعات واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

لذلك كله ومن اجل تعزيز خيار التعايش في مجتمعنا ووطننا نود التاكيد على النقاط الآتية:

١. وجوب الاشارة الى التصرفات والممارسات التي تعمق الفجوة بين الاختلاف والمساواة فالاختلاف بكل مستوياته ليس مسوغاً لعدم المساواة في الحقوق والواجبات وكل ممارسة تستهدف خلق الفجوة والمسافة بين الاختلاف والمساواة، هي ممارسة على النقيض من مشروع التعايش لذلك ينبغي تعريتها وفضحها ورفع الغطاء الديني والاجتماعي عنها.

٢. العمل على تنقية البيئتين الاجتماعية والوطنية من امراض القطعية والفئوية الضيقة وحالات الانغلاق والانكفاء والانطواء.

فلا يمكن ان ننجز مفهوم التعايش بـــ مجتمعنا في ظل سيادة نزعة التعصب والقطعية والانكفاء المتبادل فالعزلة الشعورية والعملية لا تقودان الى تعايش بل الى تحاجز بين ابناء المجتمع الواحد لاعتبارات فكرية او سياسية او اجتماعية يستهدف ويقتضي العمل على انهاء الحواجز النفسية والثقافية بين المواطنين وتفكيك مسوغات الانطواء والانكفاء.

٣. يقتضي التعايش ايضاً تنشيط حالات الانفتاح والتواصل وخلق الثقافة الداعمة والمعززة لذلك الخيار والتوجه فلا تعايش بدون انفتاح وتواصل فهما بوابة التعايش الاساسية.

٤. وحينما نتحدث عن ( التعايش بين ابناء الوطن الواحد) فأننا نتحدث عن السياسات التعليمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ينبغي ان تسهم في تعزيز خيار التعايش وتنهي كل المفردات والقضايا المضادة لمشروع التعايش على مستوى المناهج او الاداء والممارسة وذلك بطبيعة الحال يقودنا الى مشاريع الدمج بين المكونات الوطنية المتعددة لأنه وببساطة شديدة ان المجتمع العراقي متعدد ومتنوع ولا يمكن بناء هوية وطنية مشتركة متماسكه الا على اساس قاعدة الاعتراف بحقيقة التنوع في المجتمع العراقي والعمل على بناء مشروع متكامل للاندماج الوطني اي اننا في الوقت الذي نعترف بحقيقة التعددية في ذاته الوقت، لا ندعو الى التحاجز بين تلك

التعدديات او الانحباس المتبادل وانما ندعو الى بناء مشـروع وطني للاندماج يسـتوعب جميع التعدديات ويعلي من شـان الانتماء الوطني المشـترك لجميع المواطنين. وهذا لا يتحقق باعتقادنا الا بتأسـيس المجتمع المدني الذي يكون البديل الشامل في العراق.

ومن هنا نجد ان مجتمعاتنا العربية والاسـلامية كالعديد من المجتمعات الاخرى في أمس الحاجة اليوم الى التغيير في الثقافة والفكر، وعلى ان تعمل جميع مكوناتها الى تكريس ثقافة التعايش السـلمي ومبادئ المواطنة ومحاربة واجتثاث الأفكار المنغلقة والمتطرفة الرافضة للأخر.

**الهوامش**:

(١) المعجم الوسـيط، ط٣، ج٢، مجمع اللغة العربية، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص٦٣٩ ٦٤٠.

(٢) د. مسـفر بن علي القحطاني، التعايش الايجابي وخدمة المجتمع وعلاقتهما بالنهوض، بحث مقدم الى المؤتمر سـبل النهوض بالجالية الاسـلامية في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بيونس ايرس، ٢٠١٢، ص٣.

(٣) حسـين فهمي مصـطفى، التعايش السـلمي ومصـير البشـرية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، عام ١٩٦٨ م، ص ٢٢.

(٤) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من اجل التعايش، دار الشـروق، القاهرة، الطبعة الاولى، عام ١٩٩٨، ص٣٠.

(٥) فرنسـوا شـاتليه، ايديولوجيات الحرب والسـلم، ترجمة: جوزيف عبدالله المؤسـسـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص٥.

(٦) عدنان نصـراوين، اليونسـكو ومهمة بناء حصـون السـلام في عقول البشـر، مطبعة الدستور التجارية، عمان، ١٩٩٧، ص٥-٦.

(٧) مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، التعايش في ظل الاختلافات، ص ٦٠: ينظر الموقع على شبكة الانترنيت www. iraqdemocracyinfo. org.

(٨) انطوينا نسـايزومارثا ميناو، تخيل التعايش معاً تجديد الانسـانية بعد الصـراع الاثني، ترجمة فؤاد السروجي، ٢٠٠٦، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص٢٩

(٩) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من اجل التعايش، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(١٠) ابن منظور، لسان العرب، مج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص٨٨.

(١١) نقلاً عن: أشـرف عبد الو هاب، التسـامح الاجتماعي بين التراث والتغير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥.

(١٢) اندريه لالاند، موسـوعة لالاند الفلسـفية، ط٢، مج٣، ترجمة: خليل احمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ١٤٦ – ص ١٦١.

(١٣) د. قاسم عبده قاسم، التسامح المغنى، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٥.
(١٤) نقلا عن د. حسن عزوزي، مفهوم التسامح بين الاسلام والغرب، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، العدد(٢٢٩)، ٢٠٠٦، ص٢٥.
(١٥) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، توظيف الرصيد الثقافي المشترك لإقرار السلم ونشر التسامح، مقالة منشورة في صحيفة الشرق الاوسط، لندن، العدد ١٠٠٤٥ في ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٦، ص١٠.
(١٦) جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منى البوسنة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٠.
(١٧) محمد فتحي، جون لوك، دراسة نقدية لفلسفته التجريبية، دار الطلبة العرب للطباعة والنشر بيروت، ١٩٦٩، ص٧٠.
(١٨) فولتير، رسالة في التسامح، ترجمة: هنريبيت عبودي، دار بترا للنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٩، ص ٥٥.
(١٩) د. واحد عمر محي الدين واخرون، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، طبع على نفقة جامعة التنمية البشرية بالتعاون مع منظمة نفار، ٢٠١١، ص ١٣٩ وص ١٤٠.
(٢٠) محمد محفوظ، التسامح وقضايا العيش المشترك، مركز دار اطياف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص٢٥.
(٢١) ياسين بن علي، مفهوم التسامح بين الاسلام والغرب، دار الدعوة الاسلامية، ب، م، ٢٠٠٦، ص ١٢.
(٢٢) نقلاً عن: ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٧.
(٢٣) محمود حمدي، التسامح في الاسلام، مجلة التسامح، عمان، العدد (١) ٢٠٠٣، ص ٢٠.
(٢٤) مجاهد بن حامد الرفاعي، سياسة الحوار بين اتباع الاديان والثقافات، دار وئام، الرياض، ٢٠١٥، ص ٧٠.
(٢٥) فوزي فاضل الزفزاف، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد، مجلة التواصل، جامعة ياجي مختار، الجزائر، عدد(١٧)، ٢٠٠٨، ص٦٧-٦٩.
(٢٦) نقلا عن. د. حاتم بن سعيد الخامدي، التعصب الفكري: ناتج عن اسباب اجتماعية ونفسية ويعالج بالتعايش السلمي، مقال منشور في صحيفة الشرق السعودية، العدد(٤٦٢)في ٢٠١٣/٣/١٠، ص١٤.
(٢٧) ناصر حسين الاسدي، ثقافة التعايش الطريق الى التقدم والحياة السعيدة، مؤسسة الفكر الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٥.
(٢٨) تزفيتان تودوروف، تاملات في الحضارة والديمقراطية والتعايش مع الثقافات، ترجمة: محمد الجرطي، مجلة الدوحة، قطر، عدد(٨٢)، ٢٠١٤، ص٢٠.
(٢٩) ميثم الجناني، العراق ورهان المستقبل، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦، ص٣١٦ وص٣١٧.

(٣٠) نقلا عن: رمضـــان توفيق رمضـــان، الثقافة واثارها على التنمية في مواجهة تحديات التي تواجه العالم الاسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٤.
(٣١) يورغن هابرماس، الحداثة وخطابها الســـياســـي، ترجمة: جورج تامر، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص٤٧. وللاستفاضة ينظر: عبد العزيز ركح، بعد الدولة –الامة عند يورغن هابرماس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١١، ص١٦١ وما بعدها.
(٣٢) د. مصـطفى النشـار، تاريخ الفلسـفة اليونانية من منظور شـرقي، السـفسـطائيون، سقراط، افلاطون، دار قباء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥١.
(٣٣) د. غانم محمد صـالح، الفكر السـياسـي القديم والوسـيط، دار الكتب للطباعة والنشـر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٥٦ – وص٥٧.
(٣٤) د. عامر حسـن فياض ود. علي عباس مراد، موسـوعة الفكر السـياسـي القديم، ج١، الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص١٧٩.
(٣٥) الشـــيخ عبد العظيم المهدى البحراني، الاختلاف وثقافة التعايش، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٧٧.
(٣٦) محمد فتحي القرش، العدالة والحرية بين المفهوم الاسـلامي والغربي دراسـة مقارنة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٦.
(٣٧) زكريا بشير امام، مفهوم العدالة بين الفكر الاسلامي والفكر العربي، منشورات روائع مجدلاوي، ٢٠٠٣، ص٨٨.
(٣٨) الحجرات: ١٣.
(٣٩) الروم: ٢٢.
(٤٠) المائدة: ٨.
(٤١) الممتحنة: ٧.
(٤٢) ستيفن م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع العربي، ترجمة: فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١٤
(٤٣) مونتسـكيو، روح الشـرائع، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسـسـة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٧.
(٤٤) رضـوان السـيد، نظرية العدالة في الفكر الغربي المعاصـر: قراءة في اطروحة جون رولز واثارها، مجلة التسامح، العدد ٢٨، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية بعمان، مسقط، ٢٠١٠، ص ٣٠.
(٤٥) مناظرة ميشيل فوكو وتشوفسكي، حول الطبيعية البشرية: العدالة ضد السلطة، ينظر: الموقع الاليكتروني على شبكة الانترنيت والمعلومات: -
(www. ferssans. blogapot\2015\06\blogpost-12-html)
(٤٦) جون رولز، العدالة كانصـــاف، ترجمة: د. حيدر حاج اســـماعيل، المنظمة العربية للترجمة بيروت، ٢٠١٣، ص٧٠.
(٤٧) الان تورين، نقد الحداثـة، ترجمـة: انور مغيـث، المجلس الاعلى للثقـافـة، القـاهرة، ١٩٩٧، ص٥٠
(٤٨) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة: د. ليلى الطويل الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٢، ص٤٥.

**(٤٩)** احمد الصادقي، الديمقراطية والحرية، المركز العلمي والعربي للأبحاث والدراسات الانسانية، المغرب، ٢٠١٣، ص٣٥.
**(٥٠)** أ. د حسان محمد شفيق، نظرية الحريات العامة، تحليل ووثائق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ٦٣ – ٨٢.
**(٥١)** د. سعاد الشرقاوي، نسبية الحريات العامة موسوعة والقضاء والفقه، القاهرة ١٩٨٠، ص٨٥.
**(٥٢)** المصدر نفسه، ص ٩٠.

**المصادر**:


❖ **القران الكريم**

١. احمد الصادقي، الديمقراطية والحرية، المركز العلمي والعربي للأبحاث والدراسات الانسانية، المغرب، ٢٠١٣.
٢. اشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣. الان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: انور مغيث، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧.
٤. اندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ط٢، مج٣، ترجمة: خليل احمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١.
٥. انطوينا نسايزومارثا ميناو، تخيل التعايش معاً تجديد الانسانية بعد الصراع الاثني، ترجمة: فؤاد السروجي، ٢٠٠٦، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.
٦. تزفيتان تودوروف، تأصلات في الحضارة الديمقراطية والتعايش مع الثقافات، ترجمة: محمد الجرطي، مجلة الدوحة، قطر، عدد(٨٢)، ٢٠١٤
٧. جون رولز، العدالة كانصاف، ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣.
٨. جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة: د. ليلى الطويل الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٢.
٩. جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: مني البوسنة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧.
١٠. د حسان محمد شفيق، نظرية الحريات العامة، تحليل ووثائق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

١١. د. حاتم بن سعيد الخامدي، التعصب الفكري: ناتج عن اسباب اجتماعية ونفسية ويعالج بالتعايش السلمي، مقال منشور في صحيفة الشرق السعودية، العدد(٤٦٢) في ٢٠١٣/٣/١٠.
١٢. د. حسن عزوزي، مفهوم التسامح بين الاسلام والغرب، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، العدد(٢٢٩)، ٢٠٠٦.
١٣. حسين فهمي مصطفى، التعايش السلمي ومصير البشرية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، عام ١٩٦٨.
١٤. رضوان السيد، نظرية العدالة في الفكر الغربي المعاصر: قراءة في اطروحة جون رولز واثارها، مجلة التسامح، العدد ٢٨، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية بعمان، مسقط، ٢٠١٠.
١٥. رمضان توفيق رمضان، الثقافة واثارها على التنمية في مواجهة تحديات التي تواجه العالم الاسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣.
١٦. زكريا بشير امام، مفهوم العدالة بين الفكر الاسلامي والفكر العربي، منشورات روائع مجدلاوي، ٢٠٠٣.
١٧. ستيفن م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع العربي ترجمة: فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٨. د. سعاد الشرقاوي، نسبية الحريات العامة موسوعة والقضاء والفقه القاهرة، ١٩٨٠.
١٩. الشيخ عبد العظيم المهدى البحراني، الاختلاف وثقافة التعايش، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٠. د. عامر حسن فياض ود. علي عباس مراد، موسوعة الفكر السياسي القديم، ج١، الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٢١. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من اجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى، عام ١٩٩٨.
٢٢. د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، توظيف الرصيد الثقافي المشترك لإقرار السلم ونشر التسامح، مقالة منشورة في صحيفة الشرق الاوسط، لندن، العدد ١٠٠٤٥ في ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٦.
٢٣. عبد العزيز ركح، بعد الدولة الامة عند يورغن هابرماس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١١.
٢٤. عدنان نصراوين، اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر، مطبعة الدستور التجارية، عمان، ١٩٩٧.

٢٥. د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١.
٢٦. فرنسوا شاتليه، ايديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة: جوزيف عبدالله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.
٢٧. فوزي فاضل الزفزاف، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد، مجلة التواصل، جامعة ياجي مختار الجزائر، عدد(١٧)، ٢٠٠٨.
٢٨. فولتير، رسالة في التسامح، ترجمة: هنريبيت عبودي، داربترا للنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٩.
٢٩. د. قاسم عبده قاسم، التسامح المغنى، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٤.
٣٠. ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع الاتسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٦.
٣١. مجاهد بن حامد الرفاعي، سياسة الحوار بين اتباع الاديان والثقافات، دار وئام، الرياض، ٢٠١٥.
٣٢. محمد محفوظ، التسامح وقضايا العيش المشترك، مركز دار اطياف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
٣٣. محمد فتحي، جون لوك، دراسة نقدية لفلسفته التجريبية، دار الطلبة العرب للطباعة والنشر بيروت، ١٩٦٩.
٣٤. محمد فتحي القرش، العدالة والحرية بين المفهوم الاسلامي والغربي دراسة مقارنة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٦.
٣٥. محمود حمدي، التسامح في الاسلام، مجلة التسامح، عمان، العدد(١)، ٢٠٠٣.
٣٦. د. مسفر بن علي القحطاني، التعايش الايجابي وخدمة المجتمع وعلاقتهما بالنهوض، بحث مقدم الى المؤتمر سبل النهوض بالجالية الاسلامية في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بيونس ايرس، ٢٠١٢.
٣٧. د. مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، السفسطائيون، سقراط، افلاطون، دار قباء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
٣٨. مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، التعايش في ظل الاختلافات: ينظر الموقع على شبكة الانترنيت والمعلومات
( .www. iraqdemocracyinfo. org)
٣٩. المعجم الوسيط، ط٣، ج٢، مجمع اللغة العربية، دار الفكر، القاهرة ١٩٩٨.

٤٠. مناظرة ميشيل فوكو وتشوفسكي، حول الطبيعية البشرية: العدالة ضد السلطة، ينظر: الموقع الاليكتروني على شبكة الانترنيت والمعلومات (www. ferssans. blogapot\2015\06\blogpost-12-html)
٤١. مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
٤٢. ابن منظور، لسان العرب، مج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
٤٣. ميثم الجناني، العراق ورهان المستقبل، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦.
٤٤. ناصر حسين الاسدي، ثقافة التعايش الطريق الى التقدم والحياة السعيدة، مؤسسة الفكر الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.
٤٥. د. واحد عمر محي الدين واخرون، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية جامعة السليمانية، طبع على نفقة جامعة التنمية البشرية بالتعاون مع منظمة نفار، ٢٠١١.
٤٦. ياسين بن علي، مفهوم التسامح بين الاسلام والغرب، دار الدعوة الاسلامية، ب، م، ٢٠٠٦.
٤٧. يورغن هابرماس، الحداثة وخطابها السياسي، ترجمة: جورج تامر، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٢. وللاستفاضة ينظر: عبد العزيز ركح، بعد الدولة –الامة عند يورغن هابرماس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠.

# Intellectual foundations of peaceful coexistence culture in communities

**Phd. Khaled Abdul Ilah**
College of political science
Baghdad University

**(Abstract)**

Those human societies, which based on pluralism and cultural diversity, can be handled with completely consciously ،when converting the contradiction to integration and the collision to coexistence and the transition from intolerance to tolerance. This diversity in communities make individuals differ according to the following:

1- The requirements of human nature.
2- The requirements of diversity in religious and sectarian belief.
3- The requivements of the differences in life interests According to this diversity and difference ،The state must achieve peaceful coexistence and social peace ، but how?. This is what we will try to answer in this research. There fore ،the hypothesis of our reseavch is :

( The necessity for peaceful coexistence culture for approchement between diversity and difference in the community، and civilizationdl necess ity for communicating between humans ).